ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء وانعكاساتها على الأسعار المحلية للغذاء في الدول العربية

د. بن العارية حسين

جامعة أدرار

ملخص

تعتبر قضية الأمن الغذائي التحدي الأكبر للدول العربية نظرا لاعتمادها الكبير على الخارج في تغطية احتياجاتها الغذائية مما يجعلها تتعرض لعدة تقلبات مفاجئة في الأسعار كنتيجة لما يحدث في السوق العالمية، ففي 2007-2008 عرفت أسعار الأغذية في السوق العالمية ارتفاعا كبيرا مما انعكس على الأسعار المحلية للدول العربية سلبيا فارتفعت أسعار الأغذية، إذن هذا ما يحاول هذا البحث التعرض إليه من خلال عرض تطورات الأسعار العالمية للغذاء وأسباب ارتفاعها واهم انعكاساتها على أسعار الأغذية بالدول العربية.

الكلمات المفتاحية: الأسعار العالمية للغذاء، الأسعار المحلية للغذاء، الدول العربية.

Abstract:

Food security can be considered the biggest challenge facing Arab countries due to their heavy reliance on outside importation to cover their food needs. Outside importation is subject to a number of sudden swings in prices as a result of what is happening in the global market, in 2007-2008 known as food prices in the global market increased significantly, reflecting on domestic prices of the Arab states negatively in rising food prices. This is what this research tries to detail through the presentation of developments in world food prices and the most important impact on food prices in Arab countries.

Keywords: causes of high world food prices, domestic prices for food, the Arab States

مقدمة:

تعاني الدول العربية نقص كبير في إنتاج الأغذية، الأمر الذي جعلها تعتمد على الخارج في تلبية احتياجاتها الغذائية، ونظرا لقلة مخزوناتها من جل السلع الرئيسية، لجأت إلى السوق العالمية لتحقيق هذا النقص من الأغذية، مع العلم أن هذا الارتباط بالأسواق العالمية يسبب عدة مشاكل لهذه الدول، منها ان أي تقلب في الأسعار العالمية سيؤثر على هذه الدول من خلال ارتفاع فاتورة الاستيراد لهذه المنتوجات وفي الأخير ارتفاع أسعار الأغذية لهذه الدول، وهذا ما حدث عند ارتفاع أسعار الأغذية في الأسواق العالمية في 2008 من خلال ارتفاع مؤشر أسعار الغذاء الرئيسة في السوق العالمي، وان هذا الارتفاع لم يأت بالصدفة وإنما كان وراءه عدة أسباب دفعت به إلى الارتفاع، وان هذا الارتفاع للأسعار الأغذية جعل أسعار الأغذية العربية هي الأخرى ترتفع متأثرة بارتفاع مثيلاتها العالمية، فالإشكال المطروح هنا: **ما هي انعكاسات ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء على الأسعار المحلية للغذاء بالدول العربية؟**

من اجل الإجابة عن هذه الإشكالية نتبع الخطوات التالية:

المحور الأول: تطور الأسعار العالمية للغذاء.

المحور الثاني: أسباب ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء.

المحور الثالث: انعكاسات ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء على الأسعار المحلية للغذاء في الدول العربية.

المحور الأول: تطور الأسعار العالمية للغذاء

عرفت أسعار الأغذية ارتفاعا كبيرا بين عامي 2007 و2008 من خلال ارتفاع أسعار السلع الرئيسية مما أدى إلى تعرض العالم إلى أزمة غذائية موازاة مع الأزمة المالية العالمية التي أدت إلى انهيار العديد من البنوك والمؤسسات المالية.

أولا- تطور أسعار السلع الرئيسية في العالم

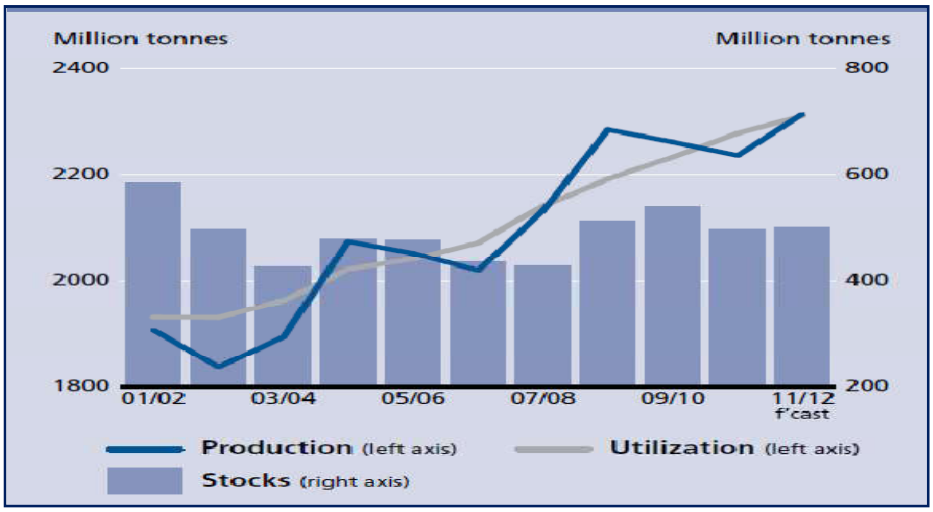
1- الحبوب: وفقاً لأحدث إصدار من تقرير "مراقبة أسعار الغذاء"، ارتفع مؤشر أسعار المواد الغذائية 15 في المائة خلال الفترة بين أكتوبر 2010 ويناير 2011، وهو ما يزيد بنسبة 29% على مستوياتها قبل عام مضى، ويقل 3% فقط عن مستويات الذروة لعام 2008، وكانت الزيادة في أسعار القمح العالمية هي الأكبر على مستوى السلع الغذائية، حيث تضاعفت خلال الفترة بين شهري أكتوبر 2010 ويناير 2011. كما ارتفعت أسعار الذرة حوالي 73%[1].

وقد شهد المخزون العالمي من الحبوب انخفاضا كبيرا في 2007 مقارنة بالسنوات التي قبلها ليعرف في 2008 و 2009 تحسنا كبيرا، ومن المتوقّع أن تؤدّي زيادة الإنتاج العالمي في عام 2011 إلى انفراج حالة التأزُّم السائدة في الأسواق ولكنها لن تكفي لتجديد المخزونات. وتشير أول توقعات منظمة الأغذية والزراعة بشأن الإنتاج العالمي من الحبوب في عام 2011 إلى مستوى قياسي يدل على تحسُّن بنسبة 3.5% بعد هبوط بلغ 1% في عام 2010. وترجع هذه الزيادة أساساً إلى توقُّع انتعاش وزيادة الزراعات. ومن المتوقّع ازدياد الناتج العالمي من القمح بنسبة 3.2% مقارنة بالانخفاض الذي شهده المحصول في السنة الماضية، ويعبِّر ذلك في معظمه عن تحسُّن في توقُّعات الغلات في الاتحاد الروسي. ومن المتوقّع ازدياد الإنتاج العالمي من الحبوب الخشنة بنسبة

[1]- بيان صحفي للبنك الدولي، " ارتفاع أسعار الغذاء يدفع 44 مليون شخص إلى الفقر المدقع"، تاريخ الاطلاع 10 جوان 2011، متوفر على هذا الرابط:
http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/NEWSARABIC/0,,contentMDK:22833559~pagePK:64257043~piPK:437376~theSitePK:1052299,00.html

3.9%، وهي نسبة تتجاوز الرقم القياسي لعام 2008[1]، وتشير التوقعات إلى أن هذه الزيادة في معظمها ستكون في الولايات المتحدة ورابطة الدول المستقلة، والشكل الموالي يبين لنا تطور المخزون العالمي من الحبوب.

الشكل رقم01: تطور الإنتاج، المخزون والاستعمال العالمي من الحبوب من 2000 إلى 2011.



Recource: Global Market Analysis, food oulook, FAO, june 2011, p 01.

والجدول الموالي يبين لنا تطور مخزون الحبوب على المستوى العالمي من 2008 إلى 2012:

[1]- موقع منظمة الأغذية والزراعة، تاريخ الاطلاع 10 جوان 2011 متوفر على الرابط التالي: http://www.fao.org/worldfoodsituation/wfs-home/csdb/ar/
The FAO Rice Price Update - May 2011, http://www.fao.org/economic/est/publications/rice-publications/the-fao-rice-price-update/en/

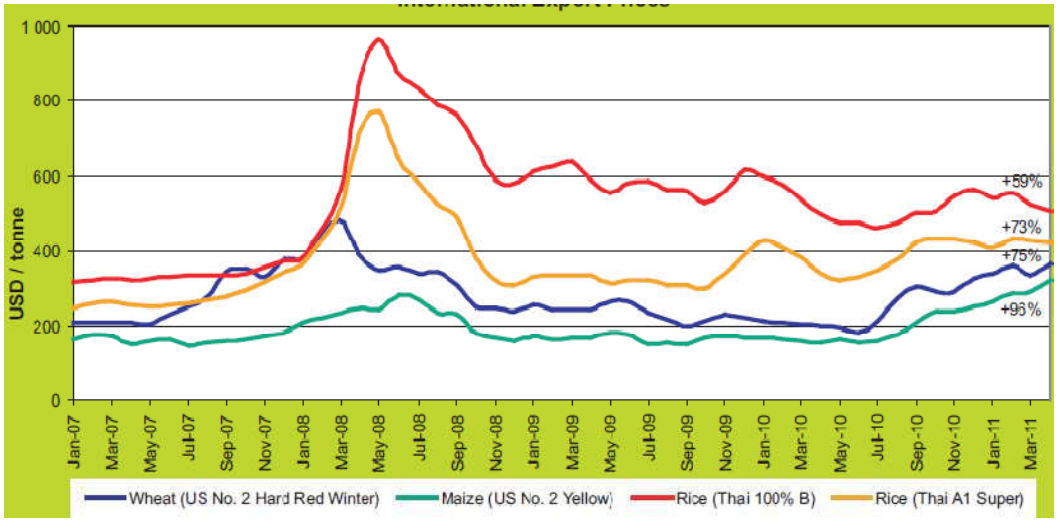
الجدول رقم 01: تطور المخزون العالمي من الحبوب.

السوق العالمية للحبوب					
2012/2011 توقعات (2011/06/07)	2011/2010 تقدير	2010/2009	2009/2008	2008/2007	
(بملايين الأطنان)					
2314.9	2237.6	2262.7	2285.8	2131.5	الإنتاج [1]
2805.0	2771.3	2769.0	2708.5	2560.9	المعروض [2]
2311.3	2279.1	2234.4	2192.3	2140.7	الاستغلال
276.0	274.8	276.1	282.4	271.8	التجارة [3]
493.9	490.0	533.6	506.4	422.7	المخزونات النهائية [4]
(في المائة)					
21.0	21.2	23.4	22.7	19.3	نسبة المخزون إلى الاستخدام في العالم
15.4	15.3	18.6	18.0	14.0	نسبة المخزون إلى المتلاشي لدى البلدان المصدرة الرئيسية [5]

المصدر: موقع منظمة الأغذية والزراعة http://www.fao.org/worldfoodsituation/wfs-home/csdb/ar/

من خلال الجدول أعلاه يظهر جليا أن نسبة المخزون من الحبوب إلى الاستخدام في العالم عرفت انخفاضا في 2011 مقارنة بسنة 2010، لكن الأسعار الدولية للحبوب عرفت انخفاضا في 2009 والشكل الموالي يوضح هذا:

الشكل رقم 02: الأسعار الدولية للحبوب.

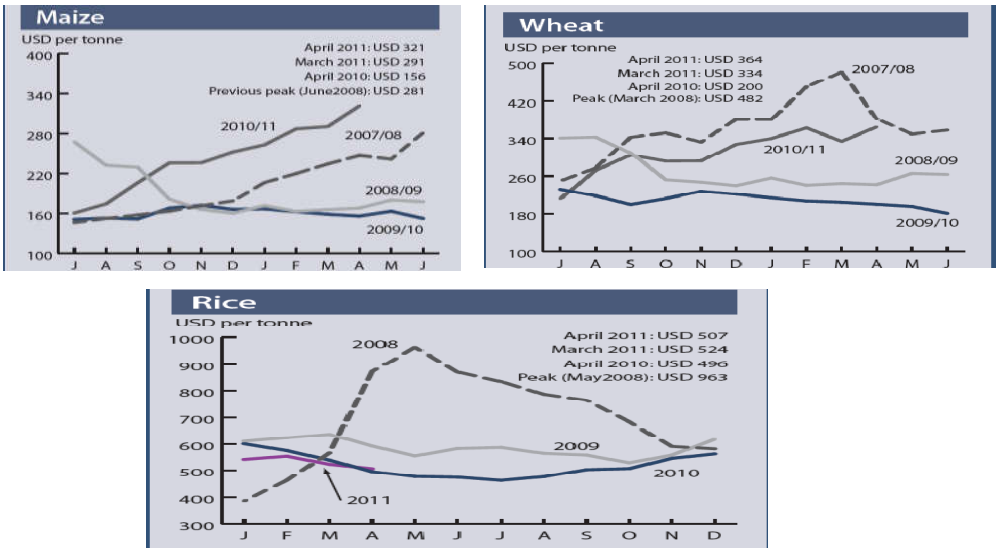


Recource: ASIA PACIFIC FOOD SITUATION UPDATE, FAO, APRIL 2011.

Wheatالقمح، maize الذرة، rice الارز

ومن اجل التوضيح أكثر نستعين بالشكل التالي الذي يعرض لنا تطور أسعار التصدير للقمح والذرة شهريا من 2008 إلى غاية ابريل 2011.

الشكل رقم 03: تطور أسعار التصدير للقمح والذرة و الأرز من 2008 إلى ابريل 2011



Recource: GIEWS Food Price Data and Analysis Tool, FAO, 05 may 2011.

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا أن أسعار القمح والذرة عرفت ارتفاعا في 2011 وخاصة في شهر ابريل من نفس السنة، ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار القمح المحلية في مختلف الدول المنتجة لهذه السلعتين بينما حافظ الأرز على استقراره وقد عرف انخفاضا في ابريل 2011 مقارنة بشهر مارس وشهر جانفي حيت بلغ على التوالي 248 و 253 دولار للطن، وقد بلغ سعر الأرز في 2008 حوالي 295 دولار/طن وهو أعلى سعر سجله من 2006 إلى غاية مارس2011[1]، فلقد عرف سعره انخفاضا بنسبة 20.90%.

كانت أسعار القمح هي الأكثر ارتفاعاً خلال الأشهر الأخيرة .حيث تسببت الصدمات المناخية التي أصابت العديد من أكبر البلدان المنتجة للقمح مع ما أعقبها في بعض الحالات من فرض قيود على التصدير، في الحد من كمية العرض وارتفاع الأسعار إلى أكثر من الضعف مقارنة بالمستويات المنخفضة التي سجلتها في جوان 2010 ويناير 2011، ويوجد حاليا عاملان اثنان يبقيان على ارتفاع أسعار القمح. فمن ناحية العرض هناك حالة من عدم اليقين بشأن حجم ونوعية صادرات القمح من أستراليا– حيث تضررت المحاصيل من جراء الأمطار والسيول الشديدة– علاوة على بواعث القلق بشأن محصول القمح الشتوي في الصين. وتتمحور محركات الطلب حول إمكانية إقبال كبرى البلدان المستوردة للقمح – ولاسيما في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا– على السوق بطلبات شراء ضخمة[2]، ويرتبط ذلك بالرغبة في طمأنة الشعوب إلى كفاية مخزونات الغذاء المحلية في وقت تواجه فيه بعض البلدان حالة من عدم اليقين السياسي. وهناك سبب آخر يتمثل في أن بلدانا كالمملكة

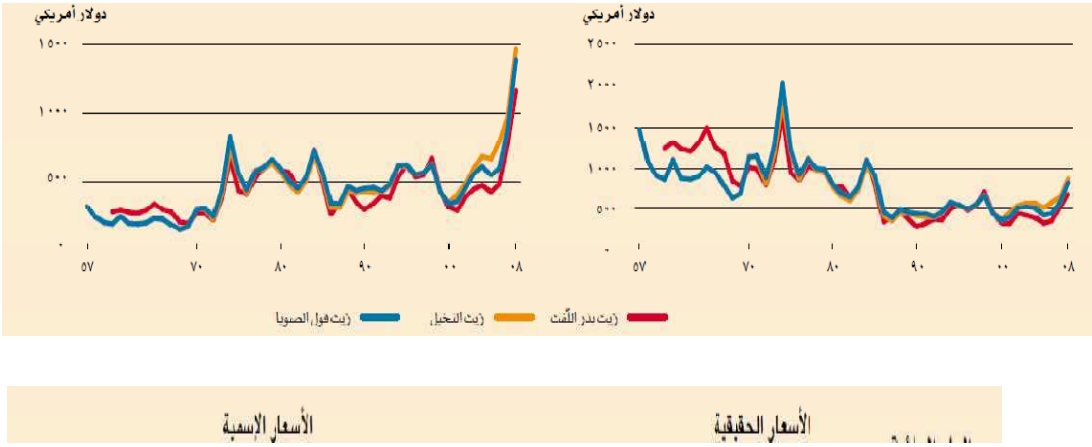
[1]- تزايد ارتفاع أسعار الغذاء، موقع البنك الدولي، تاريخ الاطلاع 10 جوان 2011، متوفر على الرابط التالي: http://www.albankaldawli.org/foodprices/food_price_watch_report_feb2011.html

[2]- منظمة الاغذية والزراعة، مؤشرات المنظمة لاسعار الاغذية، تاريخ الاطلاع 10 جوان 2011، متوفر على الرابط التالي: http://www.fao.org/worldfoodsituation/wfs-home/foodpricesindex/ar/

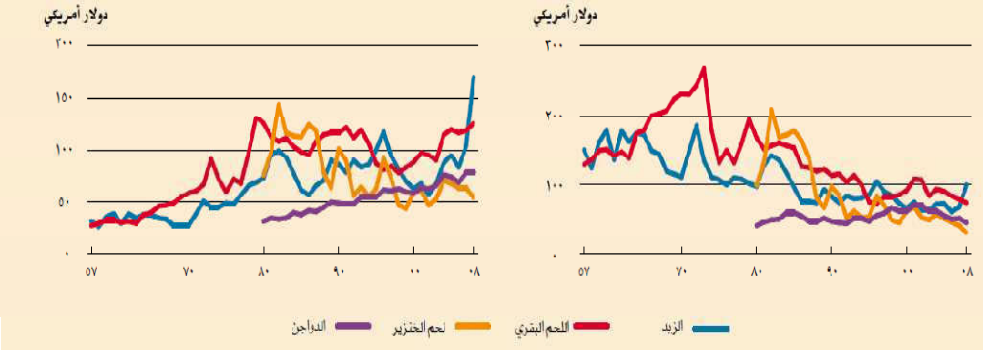
العربية السعودية تقلل بشكل مطرد من الإنتاج المحلي للقمح من أجل الحفاظ على الموارد المائية الثمينة والاعتماد أكثر على الواردات.

2- الزيوت والسكر واللحوم والألبان والغذاء: شهدت أسعار الزيوت النباتية والسلع الحيوانية وأسعار السكر والمشروبات تطورا كبيرا والأشكال البيانية أسفله توضح هذا:

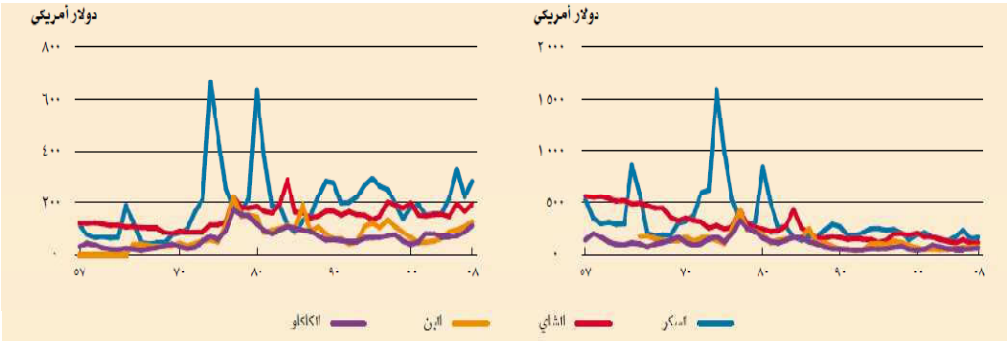
الشكل رقم 04: تطور الأسعار السنوية للزيوت النباتية بالأسعار الحقيقية والاسمية.



الشكل رقم 05: تطور الأسعار السنوية للسلع الحيوانية بالأسعار الحقيقية والاسمية



الشكل رقم 06: تطور الأسعار السنوية للسكر والمشروبات بالأسعار الحقيقية والاسمية

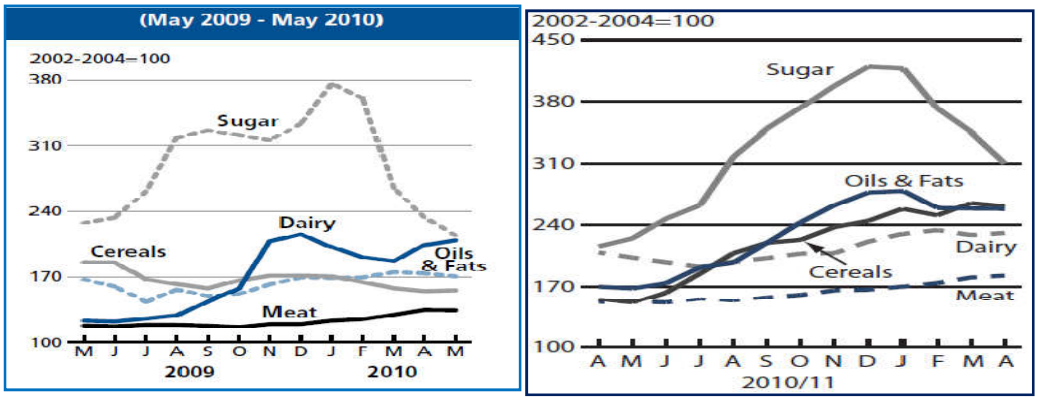


المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، " حالة أسواق السلع الزراعية، ارتفاع أسعار الأغذية والأزمة الغذائية– التجارب والدروس المستفادة"، 2009، ص 13.

لقد عرفت أسعار كل تلك السلع المعروضة في الأشكال البيانية ارتفاعا في سنة 2008، ما عدا لحم الخنزير الذي عرف انخفاضا وهذا لانخفاض الطلب عليه جراء ظهور فيروس أنفلونزا الخنازير، ويرجع سبب ارتفاع أسعار تلك السلع إلى أزمة الغذاء التي أصابت العالم نتيجة عدة أسباب وسيأتي تفصيل هذا في المحور الثاني.

كما شهدت مؤشر الفاو لأسعار الزيوت والدهون والسكر والمأكولات تطورا كبيرا و الشكل البياني أسفله يوضح هذا

الشكل رقم 07: مؤشر أسعار السلع الغذائية من ماي 2009 إلى ابريل 2011.



Recource : FAO, Global food price monitor, 09 June 2011, p 01.

من خلال الشكل أعلاه سجل مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الزيوت/الدهون الذي كان قد انخفض بنسبة 7% في مارس. ظل على حاله تقريبا في أبريل. وينبع استقرار الأسعار بالدرجة الأولى من الانتعاش القوي في الإنتاج وازدياد مخزونات زيت النخيل في جنوب شرق آسيا. وبقيت أسعار زيت فول الصويا في الوقت نفسه دون تغيير حيث عوضت التقارير التي ترددت بشأن وفرة المحصول في أمريكا الجنوبية القلق الذي ساد بشأن الزراعات في الولايات المتحدة.

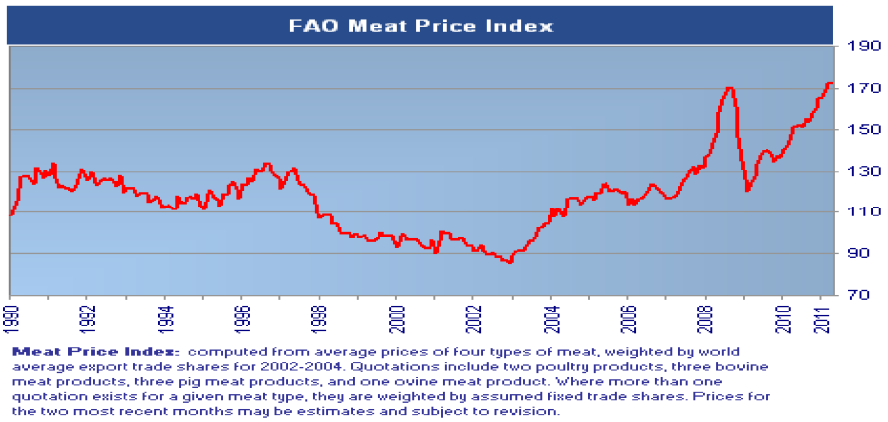
كما بلغ متوسط مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار السكر 348 نقطة تقريبا ، بانخفاض بلغ 7% (أو 25 نقطة) عن متوسطه في مارس و 17% عن مستوياته القياسية في يناير. ونجم الهبوط الأخير عن توقع ازدياد توفر السكر في الأسواق مع بداية موسم السحق في البرازيل وازدياد الإنتاج عن المتوقع في تايلند.

وقد بلغ متوسط مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار الألبان 229 نقطة، أي بانخفاض نسبته 2.4% عن متوسطه في مارس. ودفعت البداية الجيدة للموسم في نصف الكرة الشمالي بالأسعار في اتجاه الهبوط .

ظل مؤشر منظمة الأغذية والزراعة لأسعار اللحوم مستقراً عند مستواه القياسي الذي بلغ 173 نقطة تقريبا (مقارنة بمتوسطه التقديري المنقح الذي بلغ 172 نقطة في مارس)، متجاوزاً الذروة التي حققها خلال فترة عشر سنوات، وهي 170.4 نقطة في أوت 2008. ويعبر ارتفاع المؤشر مؤخرا عن الزيادة في أسعار لحوم الأبقار والأغنام، ويعتبر هذا المؤشر الذي سجلته اسعار اللحوم في ابريل 2011 اعلى مؤشر؛ حتى في وقت الازمة في 2008[1]، من اجل التوضيح أكثر نستعين بالشكل التالي:

[1]- البنك الدولي، البنك الدولي يدعو إلى انتهاج سياسات تكفل استدامة النمو في البلدان النامية، تاريخ الاطلاع 15 جوان 2011، متوفر على الرابط التالي: www.worldbank.org/globaloutlook.

الشكل رقم 08: تطور مؤشر فاو لأسعار اللحوم.



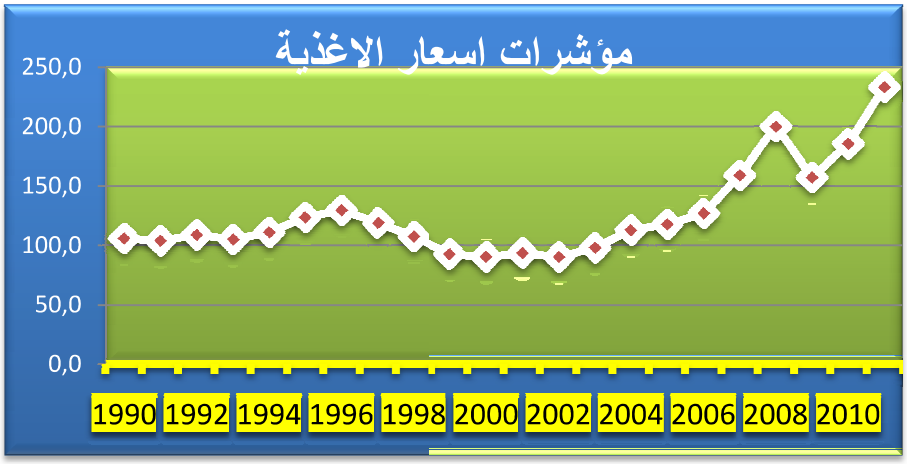
Recource : FAO, FAO Meat Price index, http://www.fao.org/economic/est/commodity-markets-monitoring-and-outlook/meat/en/

ثانيا– تطور مؤشرات فاو لأسعار الأغذية

يستخدم مؤشر المنظمة لأسعار المواد الغذائية لقياس التغيّر الشهري في الأسعار الدولية لسلّة السلع الغذائية الأساسية. وهو يتألّف من متوسط مؤشرات الأسعار الخمسة للمجموعات السلعيّة (أي ما يمثّل 55 تسعيرة) مرجّحة بنصيب كل مجموعة من المجموعات من الصادرات خلال الفترة 2002–2004. في فبراير، نقحت منظمة الأغذية والزراعة تكوين الرقم الدليلي لأسعار اللحوم.

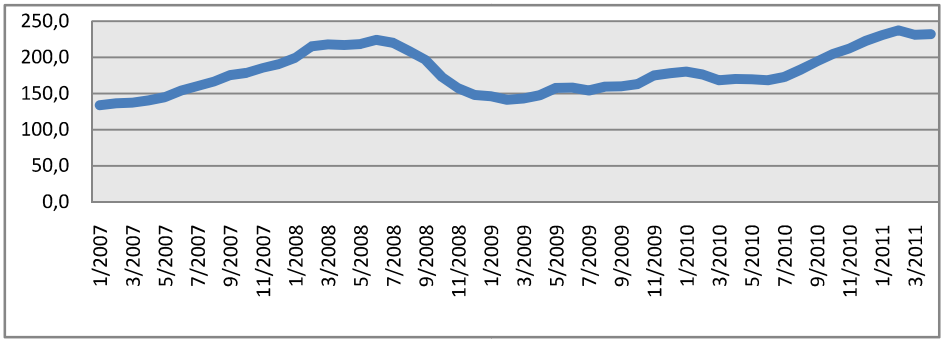
سجل مؤشر أسعار الأغذية أعلى ارتفاع له منذ سنة 1990 حيث بلغ في فبراير 2011 قيمة 237 نقطة لينخفض بـ 02% في ابريل مسجلا 232.7 بزيادة بنسبة 36.88% مقارنة بأبريل 2010، حين سجل المؤشر قيمة 170 نقطة، والشكل الموالي يوضح هذا:

الشكل رقم 09: تطور مؤشر أسعار الأغذية من 1990 إلى ابريل 2011.



المصدر: من إعداد الباحث بناء على الإحصائيات المتوفرة على موقع منظمة الأغذية والزراعة.

من اجل التوضيح أكثر نقوم بعرض مؤشر أسعار الأغذية بالأشهر من جانفي 2007 إلى ابريل 2011 نستعين بالشكل التالي:



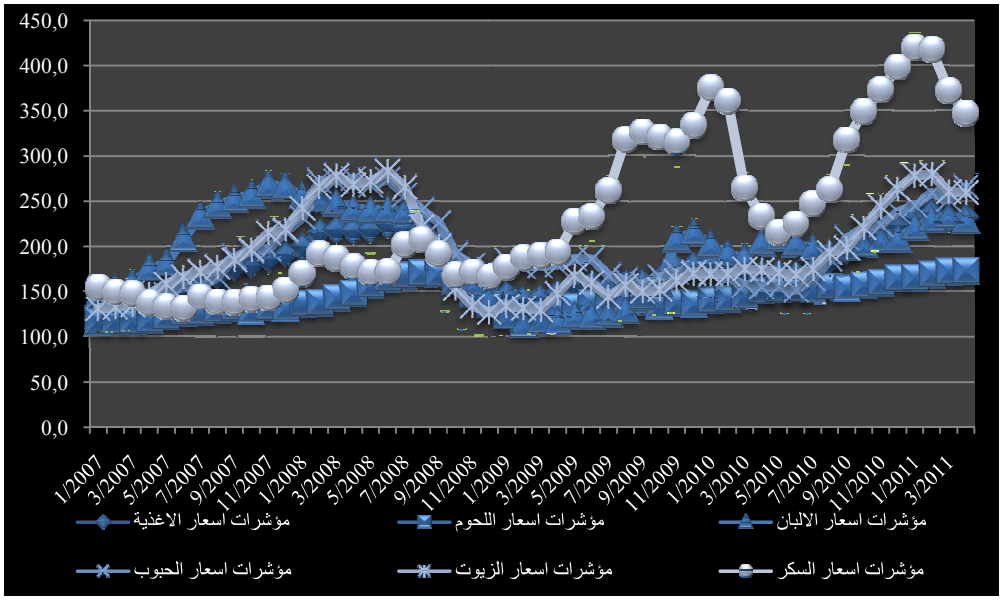
الشكل رقم 10: تطور مؤشرات أسعار الأغذية بالأشهر.

المصدر: من إعداد الباحث بناء على الإحصائيات المتوفرة على موقع منظمة الأغذية والزراعة.

حدثت زيادة في أسعار الحبوب الدولية في أبريل تجاوزت المستوى المطلوب حيث سجلت قيمة 265 نقطة بعدما كانت في جانفي تساوي 245 نقطة، لتعويض انخفاض أسعار الألبان والسكر والأرز، بينما ظلت أسعار

الزيوت واللحوم على حالها تقريبا، ومن اجل رؤية جيدة لمختلف تطورات مؤشرات أسعار السلع الرئيسية نعتمد على:

الشكل رقم 11: تطورات مؤشرات أسعار السلع الرئيسية من جانفي 2007 إلى ابريل 2011.



المصدر: من إعداد الباحث بناء على الإحصائيات المتوفرة على موقع منظمة الأغذية والزراعة

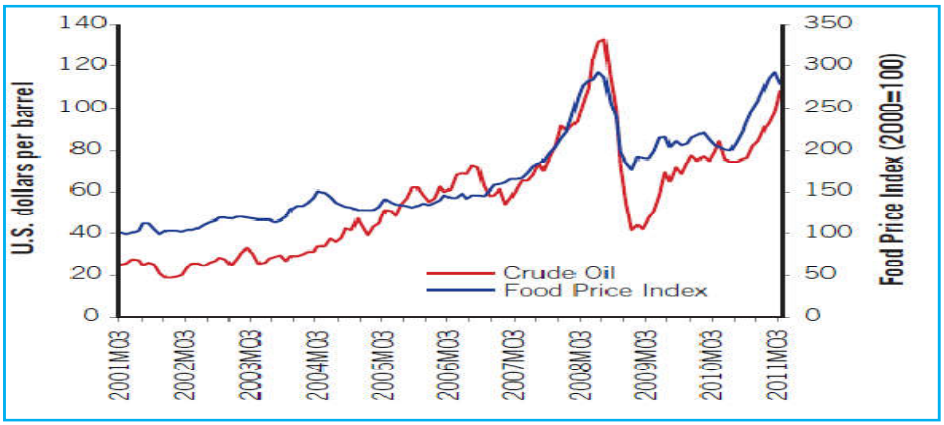
لقد كان مؤشر أسعار السكر هي الأعلى مقارنة بباقي المؤشرات الأخرى وقد سجل أعظم ارتفاع له في جانفي 2011 حيث بلغ 420.2 نقطة وهو الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار السكر في مختلف الدول المستوردة لهذه المادة، ففي الجزائر مثلا بلغ سعر الكيلوغرام من السكر 150 دج ولولا تدخل الحكومة لزاد سعر هذه السلعة في الارتفاع حيث اعتمدت عدة إجراءات منها تدعيم سعره وإلغاء الرسوم التي كانت تفرض عليه.

المحور الثاني: أسباب ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء.

إن ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء لم ترتفع بالصدفة أو فجأة وإنما كانت وراء ارتفاعها عدة عوامل ساهمت في تطورها على المستوى العالمي أو الإقليمي، ومن أهم العوامل المسببة لارتفاعها نتعرض لها فيما يلي:

1- ارتفاع أسعار النفط: لقد شهدت أسعار النفط في السوق العالمي ارتفاعا قياسيا نتيجة زيادة الطلب عليه نظرا للنمو الذي حققته الاقتصاديات المتقدمة في 2007 حيث أنها تجاوزت 140 دولار للبرميل، ولقد كان لهذا الارتفاع تأثير على أسعار الغذاء العالمية نتيجة زيادة الطلب على السلع الغذائية[1]، والشكل الموالي يوضح هذا:

الشكل رقم 12: تطور أسعار الغذاء والنفط الخام من مارس 2001 إلى مارس 2011.



Recource : THE WORLD BANK, Food Price Watch, April 2011, p 03.

الشكل رقم 13: تطورات مؤشرات الطاقة وأسعار الأغذية من 1990 إلى 2008.

[1]- البنك الدولي، البنك الدولي يدعو إلى انتهاج سياسات تكفل استدامة النمو في البلدان النامية، تاريخ الاطلاع 15 جوان 2011، متوفر على الرابط التالي:
.www.worldbank.org/globaloutlook



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، " حالة أسواق السلع الزراعية، ارتفاع أسعار الأغذية والأزمة الغذائية– التجارب والدروس المستفادة"، 2009، ص 17.

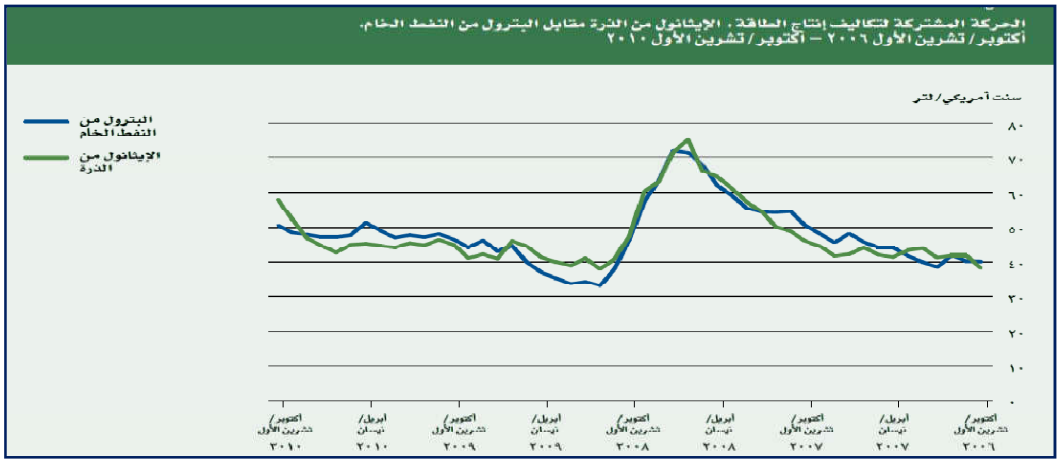
من خلال الشكلين البيانين أعلاه نقول أن ارتفاع أسعار النفط يؤثر على أسعار الأغذية من جانبين مختلفين:

- الجانب الأول: إن ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى ارتفاع تكاليف إنتاج الغذاء من خلال استعمال الآلات والحاصدات والجرارات.
- الجانب الثاني: كنتيجة لارتفاع أسعار الطاقة توجهت أنظار الدول إلى استعمال السلع الزراعية في إنتاج الوقود الحيوي وهو الأمر الذي أدى إلى زيادة الطلب على السلع مما أدى إلى ارتفاع أسعارها.

إذن يمكن أن يكون ارتباطا وثيقا بين أسعار النفط وأسعار الأغذية وخاصة الذرة التي

تستعمل في إنتاج الايثانول، والشكل الموالي يبين لنا هذا:

الشكل رقم 14: الارتباط تكلفة إنتاج الايثانول من الذرة وأسعار البترول.



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، " حالة الأغذية والزراعة، المرأة في قطاع الزراعة سد الفجوة بين الجنسين من اجل التنمية"، روما، 2011، ص 82.

2- الوقود الحيوي: لقد تسبب الارتفاع الكبير في أسعار النفط في بداية 2008 حيث سجلت أسعار النفط حوالي 133 دولار للبرميل[1]، إلى التفكير من طرف بعض البلدان كالبرازيل والاتحاد الاروبي والولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند في إيجاد مصدر طاقة بديل عن النفط، مما جعلها تلجأ إلى الوقود الحيوي السائل من المنتجات الزراعية بالاعتماد على استخراج الايثانول من الذرة الصفراء وزيت النخيل وقصب السكر[2]، وهذا بقصد تقليل الاعتماد على مصدر طاقة وحيد الذي يمكن أن ينضب في أي وقت من الأوقات، وكذا محاولة التقليل من الانبعاثات الغازية التي تسبب الاحتباس الحراري.

إن الاعتماد على المحاصيل الزراعية في إنتاج الوقود الحيوي يؤدي إلى زيادة أعداد الفقراء على مستوى العالم وهو ما عبرت عنه منظمة الأغذية والزراعة، فبدلا من استغلال الأراضي الخصبة في الزراعة تحول إلى إنتاج الوقود الحيوي الأمر الذي يكون السبب الرئيسي في نقص المعروض من الغذاء وبالتالي ارتفاع الأسعار مما يهدد معيشة الأسر الفقيرة، ولقد كان إنتاج الوقود السبب الرئيسي في ارتفاع أسعار الأغذية بنسبة 50% .

إن إنتاج الوقود الحيوي يزيد في الطلب على المحاصيل الزراعية في ظل قلة المخزون الزراعي وكذا توجه بلدان أخرى إلى إنتاج الوقود الحيوي[3]، مما

---

[1] - THE WORLD BANK, " Economic Developments and Prospects", Middle East and North Africa Region, 2009 , p02.

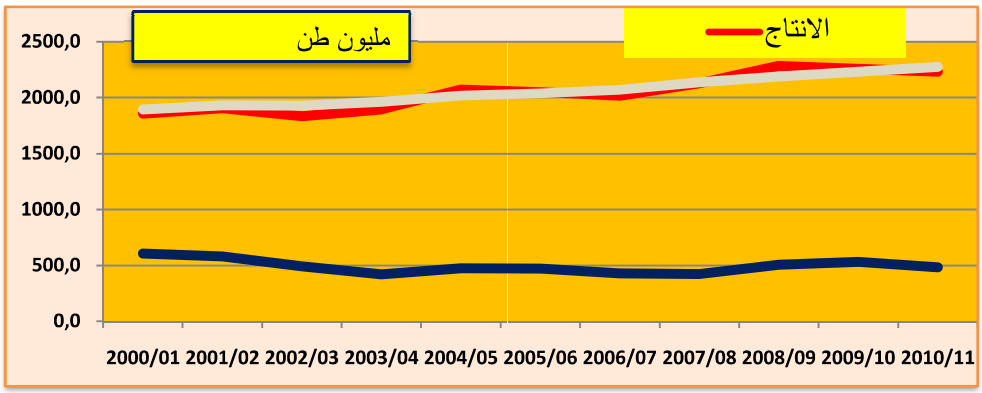
[2]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، " دراسة تحليلية تقييمية لأثر استخدام المحاصيل الزراعية في إنتاج الوقود الحيوي"، السودان، ديسمبر 2009 ، ص 11.

[3]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، " تداعيات ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الرئيسية وتأثيرها على مستوى معيشة المواطن العربي"، ورقة عمل مقدمة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدورة 83، جامعة الدول العربية بالقاهرة، يناير2009، ص 06 .

يؤدي إلى اشتداد المنافسة بين الأغذية وإنتاج الوقود الحيوي والضائع الأكبر هم الفقراء.

3- انخفاض المخزون العالمي من الحبوب: لقد أدى انخفاض المخزونات العالمية من الحبوب وزيادة الطلب على الحبوب من طرف الدول المستوردة إلى إحداث زيادة في الأسعار في الأسواق الدولية والشكل الموالي يوضح هذا:

الشكل رقم 14: تطور الإنتاج، الاستغلال والمحزونات العالمية من الحبوب.

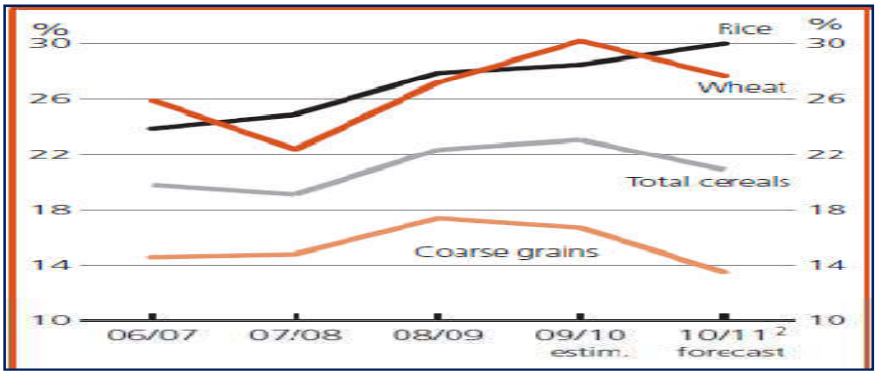


المصدر: من إعداد الباحث بناء على الإحصائيات المتوفرة على موقع منظمة الأغذية والزراعة.

فالمخزون العالمي من الحبوب شهد انخفاضا كبيرا من 2001/2000 إلى 2011/2010 بينما استغلال الحبوب شهد ارتفاعا كبيرا على مر السنوات المذكورة وهو الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار هذه السلعة ونظرا كذلك لاستعمال الحبوب في إنتاج الوقود الحيوي والى إتلاف جزء من الإنتاج في الأرجنتين والهند والصين واستراليا نتيجة حالة الجفاف التي أصابت العالم[1].

كما عرفت نسبة المخزون العالمي من الحبوب إلى الاستعمال انخفاضا في سنة 2010 نتيجة انخفاض الإنتاج من القمح والقمح الصلب بينما عرف الأرز زيادة في 2010 و**الشكل 15** يوضح هذا:

[1]- خالد بن نهار الرويس، " تداعيات الأزمة على أسعار السلع الغذائية"، ورقة مقدمة للقاء السنوي السابع عشر لجمعية الاقتصاد السعودية حول: " التكامل الاقتصادي الخليجي، الواقع والمأمول"، 26-28 ماي 2009، ص 13.



Recource: FAO, Crop Prospects and Food Situation, N 01, mach 2011, p 06.

بالنسبة لسعر استيراد محصولي القمح والذرة قد شهد تطورا كبيرا من 2000 الى 2008 ، فبعدما كان سعر القمح 144 دولار للطن في 2000 بلغ في 2008 قيمة 288 دولار للطن بزيادة تساوي 100%، بينما بلغت في 2008 قيمة طن من الذرة 235 دولار بعدما كانت في 2000 قيمة 125 دولار بزيادة مئوية 88% مقارنة بسنة2000[1] .

4- قيام بعض الدول بفرض رسوم جمركية عالية على المنتجات الزراعية وقيام دول أخرى بفرض قيود على تصدير بعض المنتجات، وهو ما قامت به روسيا حيث أنها حظرت تصدير القمح نظرا لانخفاض الإنتاج بسبب الجفاف الذي أصابها[2].

5- المضاربة في أسعار السلع الغذائية: ان الانهيار الكبير الذي شهدته أسواق العقارات الأمريكي جعل المضاربين يتوجهون إلى الاستثمار في السلع الغذائية

[1]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، " دراسة تحليلية تقييمية لأثر استخدام المحاصيل الزراعية في إنتاج الوقود الحيوي"، مرجع سابق، ص 52.

[2]- وزراء الزراعة في مجموعة العشرين يتوصلون لاتفاق تاريخي، تاريخ الاطلاع 25 جوان 2011، متوفر على الرابط التالي: http://www.cnbcarabia.com/cnbc-portal/c/portal/layout?p_l_id=29924&_JournalContent2_INSTANCE_9999_groupId=47438&p_p_state=maximized&_JournalContent2_INSTANCE_9999_articleId=657806&p_p_lifecycle=0&p_p_id=JournalContent2_INSTANCE_9999&_JournalContent2_INSTANCE_9999_struts_action=%2Fjournal_content2%2Fdetails&p_p_mode=view

من خلال المضاربة في أسعار هذه السلع عن طريق عقود الصفقات الآجلة وخيارات البيع والشراء[1]، الأمر الذي جعل أسعار بعض السلع بالارتفاع من خلال تلاعب المستثمرين بأسعار هذه السلع بالطريقة التي تحقق مصالحهم، فقد زاد نشاط التداول العالمي بالعقود الآجلة والخيارات بأكثر من الضعف بين 2000-2008، ففي الأشهر التسعة الأولى من 2007 زاد هذا النشاط بنسبة 30%[2]، فيمكن أن تؤدي المضاربة المفرطة إلى حدوث تقلبات قوية في أسعار الأغذية.

6- اختلال التوازن بين العرض والطلب: إن زيادة الطلب على العرض أدى إلى حدوث عدم التوازن في سوق السلع وخاصة الحبوب والبذور الزيتية، فمن جانب العرض يمكن أن يكون لمدة قصيرة نظرا لقلة الإنتاج أو لفرض قيود على الصادرات، أما زيادة الطلب فهي ترجع بالأساس إلى زيادة النمو السكاني واستخدام المحاصيل الزراعية في إنتاج الوقود الحيوي وارتفاع مستويات المعيشة ومعدلات النمو في الاقتصاديات الناشئة وخاصة في الصين والهند[3]، ففي الصين مثلا زاد استهلاك الفرد من 20 كغ الى 50 كغ من اللحوم في العام وهذا لنمو دخل الفرد حيث زاد بـ 21 مرة في 2010 مقارنة بسنة 1970[4]، مما خلق طلب إضافي فاق المعروض من السلع الغذائية فبطبيعة الحال ترتفع الأسعار.

---

[1]- الامم المتحدة، " معالجة الازمة الغذائية العالمية دور السياسات الأساسية للتجارة والاستثمار والسلع في ضمان الأمن الغذائي المستدام والتخفيف من وطأة الفقر"، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، 2008، ص 07.

[2]- منظمة الأغذية والزراعة، " حالة أسواق السلع الزراعية، ارتفاع أسعار الأغذية والأزمة الغذائية- التجارب والدروس المستفادة"، 2009، ص 21.

[3]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، " تداعيات ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الرئيسية وتأثيرها على مستوى معيشة المواطن العربي"، ورقة عمل مقدمة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدورة 83، جامعة الدول العربية بالقاهرة، يناير2009، ص 05.

[4] - Mahdy Mohammad El-Kassas, “Food security as a national security issue Future vision of Egyptian society”, A paper presented at the international conference of Zaqazeq university, "social sciences and the image of society future", Egypt, 4-5 April, 2009.

7- قلة الإنتاجية الزراعية في البلدان النامية: تعاني جل الدول النامية من انخفاض الإنتاجية الزراعية، ويرجع هذا إلى قلة الاستثمارات في هذا المجال والى اعتماد بعض الدول النامية على المساعدات الدولية مما اثر سلبا على إنتاجيتها الزراعية والى إتباعها كذلك سياسات التكييف الهيكلي التي شجعت سياسات التقشف المالي وبالتالي تم إهمال هذا القطاع الرئيسي الذي يساهم بشكل كبير في التنمية الاقتصادية وتحقيق الأمن الغذائي الذي يعتبر التحدي الأكبر للدول العربية مثلا التي تعتمد بشكل كبير على استيراد المحاصيل الزراعية من الخارج مما يجعلها عرضة لأي تقلبات تحدث في أسواق السلع الغذائية.[1]

المحور الثالث: انعكاسات ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء على الأسعار المحلية للغذاء في الدول العربية

أولا- أوضاع الأمن الغذائي بالدول العربية

1- تعريف الأمن الغذائي: قد ميز البنك الدولي بين الأمن الغذائي المزمن، والأمن الغذائي العابر حيث يعرف الأمن الغذائي المزمن بأنه غذاء غير كافٍ بشكل مستمر بسبب العجز الدائم عن تحصيل غذاء كافٍ، أما الأمن الغذائي العابر فيعرف بأنه انحدار مؤقت في قدرة الأسرة على تحصيل الغذاء الكافي، وكلا المفهومين قائمان على منظور الأهلية للغذاء في لوحة السياسة الغذائية،

[1] - United Nations Development Programme, "Human Development Report 2010", 20th Anniversary Edition, p 42.

وكلاهما يركزان على وضع الأسرة والأفراد بدلا من التركيز على التجمعات الاقتصادية الشاملة[1].

أما مفهوم الأمن الغذائي على مستوى التجمعات الاقتصادية الشاملة أو على مستوى الدول، فيمكن أن نميز بين مستويين له : المطلق والنسبي.

الأمن الغذائي المطلق فيقصد به إنتاج الغذاء داخل الدولة الواحدة بما يعادل أو يفوق الطلب المحلي.وهذا المستوى مطابق تمامًا لمفهوم الاكتفاء الذاتي.

أما الأمن الغذائي النسبي فهو قدرة دولة ما على توفير حاجات أفرادها من السلع الغذائية كليًا أو جزئيًا وضمان الحد الأدنى من تلك الحاجات بانتظام فالمفهوم النسبي للأمن الغذائي يعني تأمين الغذاء بالتعاون مع الآخرين[2].

كما يعرف الأمن الغذائي بأنه قدرة المجتمع على توفير احتياجات التغذية الأساسية لأفراد الشعب وضمان حد أدنى من تلك الاحتياجات بانتظام، ويتم توفير الاحتياجات الغذائية الأساسية إما بإنتاجها محليا، أو بإنتاج جزء منها واستيفاء باقي الاحتياجات من خلال توفير حصيلة كافية من عائد الصادرات الزراعية تستخدم في استيراد هذه الاحتياجات[3].

فالأمن الغذائي لا ينطوي على ما تنتجه الدولة لوحدها وإنما بالتعاون مع الآخرين.

2- مؤشرات الأمن الغذائي العربي: قبل التعرض إلى هذه المؤشرات نقوم بتقديم تعريف لكل من:

---

[1]- رانية ثابت الدروبي، " واقع الأمن الغذائي العربي وتغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية –المجلد - 24 العدد الأول، 2008، ص 288 .**

[2]- محمد ولد عبد الدايم، " مفاهيم تتعلق بالامن الغذائي"، تاريخ الاطلاع 15جوان 2011، متوفر على الرابط التالي: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/9C5C4F51-74D4-40B9-A119-AD6F4EB44AAB.htm

[3]- محمد السيد عبدالسلام، " الأمن الغذائي للوطن العربي"، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، فبراير 1978، ص 76.

الفجوة الغذائية: هي قيمة صافي الواردات أي إجمالي قيمة الواردات الزراعية مطروح منه إجمالي قيمة الصادرات الزراعية[1].

المتاح للاستهلاك: هو حصيلة العملية التجارية للصادرات والواردات مضافاً إليها الإنتاج الكلي من هذه المجموعات الغذائية[2].

2-1 الانتاج الغذائي: تأثر إنتاج السلع الغذائية في الوطن العربي بالعديد من العوامل من أهمها الظروف الطبيعية والتغيرات المناخية والمستوى التقني الزراعي .وقد تأثر إنتاج محاصيل الحبوب بالظروف المناخية غير الملائمة وموجات الجفاف وعدم انتظام معدلات الأمطار خلال الموسم 2008 / 2007 م في العديد من الدول العربية، حيث انخفض الإنتاج العربي من مجموعة الحبوب بنحو % 6.2 من نحو 49.76 مليون طن عام 2007 م إلى نحو46.68 مليون طن عام 2008 م .وتشير تقديرات المنظمة إلى ارتفاع إنتاج الحبوب في عام 2009 م إلى نحو 55 مليون طن بزيادة تقدر بنحو % 18 عن عام 2008 م وبنحو % 10.5 عن عام2007 ، ويمثل الإنتاج العربي من مجموعة الحبوب نحو 1.8 % من الإنتاج العالمي.

كما عرف انتاج السكر هو الأخر ارتفاعا من 2.89 مليون طن في عام 2007 إلى 2.90 مليون طن في 2008 بنسبة زيادة نسبة، وقد بلغ 2.99 مليون طن في 2009 بزيادة نسبية تساوي 03% مقارنة بسنة 2008.

ونجد نفس الشيء بالنسبة للحوم والألبان فقد شهدت كذلك نموا من 2007 الى 2009، فيما شهد انتاج الزيوت انخفاضا في 2009 مقارنة بسنة .2008

2-2- الصادرات والواردات الغذائية: لقد أدى الارتفاع الكبير في الأسعار العالمية للغذاء إلى ارتفاع فاتورة الاستيراد للدول العربية وقد تأثرت التجارة

[1]- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010، ص 65.

[2]- إدارة الأمن الغذائي و المشروعات، " الامن الغذائي العربي"، مجلة الزراعة والتنمية بالوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، العددان الاول والثاني، السنة الثامنة والعشرون، ديسمبر 2009، ص19.

الخارجية العربية من مجموعات السلع الغذائية الرئيسة بمجمل هذه الأوضاع، حيث ارتفعت قيمتها –الصادرات + الواردات– من نحو 44.28 مليار دولار عام 2007 م إلى نحو 50.41 مليار دولار عام 2008 م بزيادة تقدر بنحو % 13.9، ثم ارتفعت إلى نحو 50.55 مليار دولار عام 2009 م بنسبة ارتفاع قدرت بنحو أقل من1%.[1]

صاحب التغيرات في كميات المتاح للاستهلاك من السلع الغذائية زيادة وانخفاضاً في معدلات الاكتفاء الذاتي منها بنسب متفاوتة، وذلك تبعاً لحجم إنتاج بعض السلع في الوطن العربي، والجدول الموالي يوضح ذلك

[1]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2009، ص 14.

الجدول رقم 03: تطور الانتاج الغذائي، الصادرات والواردات، المتاح للاستهلاك ونسبة الاكتفاء الذاتي.

الكمية ألف طن القيمة مليون دولار

السنوات	البيان	الانتاج	الصادرات		الواردات		المتاح للاستهلاك	نسبة الاكتفاء%
			كمية	قيمة	كمية	قيمة		
2001-200								
	الحبوب	51712.29	2629.20	529.27	49627.98	8378.14	98711.07	52.39
	السكر	2659.24	680.15	199.23	5883.89	1569.28	7862.98	33.82
	الزيوت	1626.33	578.73	750.09	3673.05	2398.31	4720.65	34.45
	اللحوم	6737.81	50.45	90.74	1390.01	2018.82	8077.37	83.42
	الالبان ومنتجاتها	21605.16	1062.12	345.77	10183.55	2790.03	30726.59	70.31
2007	الحبوب	49759.67	3315.84	875.85	57176.62	15381.58	103620.45	48.02
	السكر	2894.17	1401.61	635.08	8678.25	3355.79	10170.81	28.46
	الزيوت	1621.50	823.47	1515.23	3498.07	3377.61	4296.10	37.74
	اللحوم	7264.30	96.07	176.29	1736.61	3155.51	8904.84	81.58
	الالبان ومنتجاتها	24597.29	1580.20	579.84	12820.94	4780.12	35838.03	68.63
2008	الحبوب	46679.71	2624.35	803.78	58770.44	19101.34	102825.80	45.40
	السكر	2906.83	1427.97	648.97	8492.83	3371.38	9971.69	29.15
	الزيوت	1786.37	851.10	1570.20	3921.79	4168.85	4857.06	36.78
	اللحوم	7426.01	94.91	181.65	1738.56	3279.91	9069.66	81.88
	الالبان ومنتجاتها	25186.63	2315.53	1009.65	13058.73	5444.53	35929.83	70.10
*2009	الحبوب	54976.03	3348.08	91653	59756.79	17264.56	111385.74	49.36
	السكر	2995.20	1789.69	753.07	9639.53	3685.02	10845.04	27.62
	الزيوت	1650.86	972.84	1752.23	4461.9	4301.92	5139.92	32.12
	اللحوم	7624.14	107.00	206.56	1861.76	3484.17	9378.12	80.35
	الالبان ومنتجاتها	25205.65	2418.27	855.1	13990.68	5436.03	36778.06	68.53

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المجلد 29، 2009.

ثانيا- علاقة الأسعار المحلية العربية للأغذية بالأسعار العالمية

توجد علاقة وطيدة بين الأسعار العالمية للأغذية والأسعار المحلية بالدول العربية وذلك لاعتماد الدول العربية على الاستيراد بنسبة كبيرة لتغطية العجز الغذائي مما يتسبب أي تغير في الأسعار العالمية إلى إحداث تقلبات في الأسعار المحلية، حيث عرفت جل الدول العربية ارتفاعا في الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين الإجمالي والرقم القياسي لأسعار المستهلكين للأغذية وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم 04: مؤشرات أسعار المستهلكين الإجمالي وللأغذية لبعض الدول العربية

مؤشر أسعار الاستهلاك الإجمالي 100=2000					مؤشر أسعار المستهلكين للأغذية 100=2000				
البلدان/السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2005	2006	2007	2008	2009
الجزائر	116,7	118,8	123,5	128,9		116,6	119,3	126,7	134,6	
البحرين	104,9	107,1	110,6	114,4	117,6	101,3	103,3	108,0	119,8	130,6
مصر	133,7	143,9	157,6	186,4	208,4	105,0	115,7	130,6	162,0	188,1
العراق	322,6	494,3	646,8	664,0	645,4	182,9	237,4	270,4	300,0	323,0
الاردن	112,7	119,7	126,2	145,0	141,9	113,4	121,8	133,1	158,2	159,7
الكويت	108,8	112,1	118,3	130,8	136,0	119,4	124,0	129,9	145,0	149,6
لبنان	105,0	112,0	121,9	144,7						
المغرب	107,2	110,8	113,0	117,4		106,5	110,7	114,3	122,1	
عمان	100,2	103,3	108,5	122,6	128,4	102,7	108,3	118,9	145,2	150,2
قطر	120,9	135,2	153,6	176,9		107,7	115,1	123,6	148,2	
السعودية	100,2	102,4	106,7	117,2		107,5	113,3	121,2	138,3	
سوريا	121,9	134,1	140,1	161,4	165,9	122,5	138,1	150,6	181,8	182,2
تونس	113,8	118,9	122,6	128,8	133,6	115,2	121,4	124,8	132,6	138,3
الامارات	121,7	133,0	147,8	166,0		117,0	123,5	130,4	116,3	
اليمن	174,5	211,6	232,8	249,1		199,9	269,5	317,9	323,2	
موريتانيا	139,3	147,9	158,7	170,4		149,3	157,3	173,9	190,6	

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على إحصائيات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة 2010، متوفرة على موقع المنظمة ملف اكسل.

من خلال الجدول يتأكد لنا انه في كل الدول المعروضة في الجدول شهد مؤشر أسعار المستهلكين للأغذية ارتفاعا في 2008 و 2009 كذلك نظرا لارتفاع الأسعار العالمية للأغذية وكذا ارتفاع مؤشر الفاو للأغذية في 2008، بينما شهد هذا الأخير انخفاضا في 2009 بـ 43 نقطة[1] لكن مؤشرات الأغذية في الدول العربية واصلت ارتفاعها في 2009 مسجلة نموا أعلى من مؤشر أسعار الاستهلاك الاجمالية. ففي مصر مثلا ارتفعت أسعار الأغذية بـ 30% مما تسبب في زيادة معدل الفقر بـ 12%[2]، فالارتفاع في الأسعار يسبب معضلة للأسر ضعيفة الدخل في تامين قوتها.

كما اثر ارتفاع الأسعار العالمية للأغذية على أوضاع الأمن الغذائي العربي من خلال ارتفاع فاتورة الاستيراد وارتفاع معدلات التضخم الغذائي، وزيادة العجز في الميزان التجاري الغذائي، ونقص المخزون السلعي الغذائي، وانخفاض الدخل الحقيقي للأسرة، وانخفاض متوسط نصيب الفرد من الغذاء[3]، وزيادة عدد الافراد الذين يعانون من نقص التغذية بالدول العربية، ففي دول الشرق الادنى وشمال افريقيا مثلا بلغ عدد ناقصي التغذية 32.4 مليون نسمة بين عامي 2005-2007 بعدما كان 31.8 مليون نسمة بين عامي 2000-2003، ومن الاثار السلبية لارتفاع الاسعار العالمية على الدول العربية هو تدهور المؤسسات الديمقراطية وزيادة كبيرة في انتشار المظاهرات المناهضة للحكومة، وأعمال

[1]- منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة، إحصائيات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة 2011، متوفرة على موقع المنظمة ملف اكسل.

[2] -Enabling poor rural people to overcome poverty 'IFAD', "Improving Food Security in Arab Countries", The World Bank, 2009, p 12

[3]- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، " دراسة تحليلية تقييمية لأثر استخدام المحاصيل الزراعية في إنتاج الوقود الحيوي"، مرجع سابق، ص 65.

الشغب، والصراع المدني. في الدول المرتفعة الدخل، ولكن لها اثار متباينة في بقية الدول الاخرى[1].

خاتمة

عرفت الأسعار العالمية للغذاء ارتفاعا كبيرا بين عامي 2007 و2008 حيث ارتفع مؤشر أسعار الأغذية في عام 2008 مسجلاً اعلي نسبة له، حيث سجلت أسعار السلع الغذائية الرئيسية اعلي ارتفاعا لها في 2008، وقد كان وراء هذا الارتفاع عدة أسباب والتي من أهمها والتي تمثل النسبة الأكبر هي استعمال المحاصيل الزراعية في إنتاج الوقود الحيوي، وكذا ارتفاع أسعار النفط، والمضاربات في أسواق السلع، وزيادة الطلب على الأغذية في ظل انخفاض المخزون العالمي.

كان لارتفاع هذه الأسعار تأثير سلبي على الأسعار المحلية للأغذية بالدول العربية التي تعتمد على الاستيراد، حيث عرفت مختلف أسعار السلع ارتفاعا كبيرا، وارتفع مؤشر المستهلكين للأغذية بالدول العربية، مما أدى إلى التأثير السلبي على الوضع الأمني الغذائي العربي فارتفعت الفجوة الغذائية على مر السنين، ومن التأثيرات الأخرى لارتفاع الأسعار على الدول العربية هو قيام الثورات العربية كنتيجة لغلاء المعيشة، وهو ما حدث هنا كذلك بالجزائر.

قائمة المراجع

أولاً– المراجع باللغة العربية

– إدارة الأمن الغذائي والمشروعات، " الامن الغذائي العربي"، مجلة الزراعة والتنمية بالوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، العددان الاول والثاني، السنة الثامنة والعشرون، ديسمبر 2009.

[1] -Rabah Arezki and Markus Brückner, "FOOD PRICES AND POLITICAL INSTABILITY", The Economic Research Forum, Working Paper 594, Egypt, june 2011, p 02.

– منظمة الأغذية والزراعة، " حالة أسواق السلع الزراعية، ارتفاع أسعار الأغذية والأزمة الغذائية- التجارب والدروس المستفادة"، 2009.

– المنظمة العربية للتنمية الزراعية، " تداعيات ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الرئيسية وتأثيرها على مستوى معيشة المواطن العربي"، ورقة عمل مقدمة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدورة 83، جامعة الدول العربية بالقاهرة، يناير2009.

– الامم المتحدة، " معالجة الازمة الغذائية العالمية دور السياسات الأساسية للتجارة والاستثمار والسلع في ضمان الأمن الغذائي المستدام والتخفيف من وطأة الفقر"، مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، 2008.

– المنظمة العربية للتنمية الزراعية، " دراسة تحليلية تقييمية لأثر استخدام المحاصيل الزراعية في إنتاج الوقود الحيوي"، السودان، ديسمبر 2009.

– المنظمة العربية للتنمية الزراعية، " تداعيات ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الرئيسية وتأثيرها على مستوى معيشة المواطن العربي"، ورقة عمل مقدمة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدورة 83، جامعة الدول العربية بالقاهرة.

– رانية ثابت الدروبي، " واقع الأمن الغذائي العربي وتغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية –المجلد - 24 العدد الأول، 2008.

– المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي 2009.

– محمد السيد عبدالسلام، " الأمن الغذائي للوطن العربي"، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، فبراير 1978.

– صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010.

–خالد بن نهار الرويس، " تداعيات الأزمة على أسعار السلع الغذائية"، ورقة مقدمة للقاء السنوي السابع عشر لجمعية الاقتصاد السعودية حول: " التكامل الاقتصادي الخليجي، الواقع والمأمول"، 26- 28 ماي 2009.

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

- THE WORLD BANK, " Economic Developments and Prospects", Middle East and North Africa Region, 2009.
- Mahdy Mohammad El-Kassas, "Food security as a national security issue Future vision of Egyptian society", A paper presented at the international conference of Zaqazeq university, "social sciences and the image of society future", Egypt, 4-5 April, 2009.
- Enabling poor rural people to overcome poverty 'IFAD', "Improving Food Security in Arab Countries", The World Bank, 2009.
- Rabah Arezki and Markus Brückner, "FOOD PRICES AND POLITICAL INSTABILITY", The Economic Research Forum, Working Paper 594, Egypt, june 2011.
- United Nations Development Programme, "Human Development Report 2010", 20th Anniversary Edition.

ثالثاً: المواقع الالكترونية

- بيان صحفي للبنك الدولي، " ارتفاع أسعار الغذاء يدفع 44 مليون شخص إلى الفقر المدقع"، تاريخ الاطلاع 10 جوان 2011، متوفر على هذا الرابط: http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/NEWSARABIC/0,,contentMDK:22833559~pagePK:64257043~piPK:437376~theSitePK:1052299,00.html
- موقع منظمة الأغذية والزراعة، تاريخ الاطلاع 10 جوان 2011 متوفر على الرابط التالي: http://www.fao.org/worldfoodsituation/wfs-home/csdb/ar/
The FAO Rice Price Update - May 2011, http://www.fao.org/economic/est/publications/rice-publications/the-fao-rice-price-update/en/
- تزايد ارتفاع أسعار الغذاء، موقع البنك الدولي، تاريخ الاطلاع 10 جوان 2011، متوفر على الرابط التالي: http://www.albankaldawli.org/foodprices/food_price_watch_report_feb2011.html
- منظمة الاغذية والزراعة، مؤشرات المنظمة لاسعار الاغذية، تاريخ الاطلاع 10 جوان 2011، متوفر على الرابط التالي: http://www.fao.org/worldfoodsituation/wfs-home/foodpricesindex/ar/

- البنك الدولي، البنك الدولي يدعو إلى انتهاج سياسات تكفل استدامة النمو في البلدان النامية، تاريخ الاطلاع 15 جوان 2011، متوفر على الرابط التالي: www.worldbank.org/globaloutlook.

- البنك الدولي، البنك الدولي يدعو إلى انتهاج سياسات تكفل استدامة النمو في البلدان النامية، تاريخ الاطلاع 15 جوان 2011، متوفر على الرابط التالي: www.worldbank.org/globaloutlook.

- وزراء الزراعة في مجموعة العشرين يتوصلون لاتفاق تاريخي، تاريخ الاطلاع 25 جوان 2011، متوفر على الرابط التالي: http://www.cnbcarabia.com/cnbc-portal/c/portal/layout?p_l_id=29924&_JournalContent2_INSTANCE_9999_groupId=47438&p_p_state=maximized&_JournalContent2_INSTANCE_9999_articleId=657806&p_p_lifecycle=0&p_p_id=JournalContent2_INSTANCE_9999&_JournalContent2_INSTANCE_9999_struts_action=%2Fjournal_content2%2Fdetails&p_p_mode=view
- محمد ولد عبد الدايم، " مفاهيم تتعلق بالامن الغذائي"، تاريخ الاطلاع 15جوان 2011، متوفر على الرابط التالي: http://www.aljazeera.net/NR/exeres/9C5C4F51-74D4-40B9-A119-AD6F4EB44AAB.htm
- منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة، إحصائيات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة 2011، متوفرة على موقع المنظمة ملف اكسل.